

أثر قانون الانتخاب لسنة 2016 على بنية مجلس النواب الثامن عشر وأدائه

إشراف:
مركز القدس للدراسات السياسية

تشرين الثاني / نوفمبر 2017

عمّان
المملكة الأردنية الهاشمية

أثر قانون الانتخاب لسنة 2016 على
بنية مجلس النواب الثامن عشر وأدائه

أثر قانون الانتخاب لسنة 2016
على بنية مجلس النواب الثامن عشر وأدائه

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2018/1/204)

مركز القدس للدراسات السياسية

أثر قانون الانتخاب لسنة 2016 على بنية مجلس النواب الثامن عشر وأدائه

عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، 2018

(40) صفحة

ر.ا: 2018/1/204

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-427-66-5 (ردمك)

تم إعداد هذه الدراسة بتمويل من المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية، ولا تعبر الآراء الواردة فيها عن رأي المعهد الديمقراطي الوطني
أو رأي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

أثر قانون الانتخاب لسنة 2016 على بنية مجلس النواب الثامن عشر وأدائه

إشراف:
مركز القدس للدراسات السياسية

إعداد:
حسين أبورمان
مدير وحدة الدراسات، مركز القدس

تشرين الثاني / نوفمبر 2017

عمّان
المملكة الأردنية الهاشمية

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية،
ويُحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً
أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على
إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

مركز القدس للدراسات السياسية

مكتب عمّان

ص.ب: 213566 عمّان 11121 الأردن

هاتف: +962 6 5633080 فاكس: +962 6 5674868

البريد الإلكتروني: amman@alqudscenter.org

مكتب بيروت

ص.ب: 6684 – 113

هاتف: +961 1306036 محمول: +961 76768962

البريد الإلكتروني: beirut@alqudscenter.org

الموقع الإلكتروني: www.alqudscenter.org

الإخراج الفني:

محمد مجاهد

المحتويات

| | |
|----|---|
| 7 | المقدمة |
| 7 | أولاً: الملامح الرئيسية لقانون الانتخاب لسنة 2016 |
| 7 | أ. القائمة النسبية المفتوحة |
| 8 | ب. طريقة احتساب الفوز للقوائم المرشحة |
| 8 | ج. تقسيم الدوائر الانتخابية |
| 9 | د. حق القائمة في استخدام رمزها في دوائر أخرى |
| 9 | هـ. الكوتا النسائية |
| 10 | و- كوتا المسيحيين وكوتا الشركس والشيشان |
| 10 | ثانياً: أثر قانون الانتخاب على بُنية مجلس النواب الثامن عشر |
| 10 | أ- تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب |
| 10 | حزب جبهة العمل الإسلامي |
| 12 | حزب المؤتمر الوطني «زمزم» |
| 13 | حزب التيار الوطني |
| 14 | حزب الاتحاد الوطني |
| 14 | حزب الجبهة الأردنية الموحدة |
| 14 | حزب الوسط الإسلامي |
| 16 | حزب العدالة والإصلاح |
| 16 | الأحزاب الأخرى |
| 16 | ملخص تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب |
| 17 | خلاصات |

| | |
|----|--|
| 19 | ب- التمثيل النسائي في مجلس النواب |
| 21 | 1- مشاركة النائبات في اللجان النيابية الدائمة |
| 21 | 2- مشاركة النائبات في المناصب القيادية للجان الدائمة |
| 22 | ج- الكتل النيابية في مجلس النواب |
| 22 | 1- عدد الكتل النيابية وعضويتها |
| 23 | 2- التكوين الجندي للكتل النيابية |
| 24 | 3- مشاركة المرأة في المناصب القيادية للكتل النيابية |
| 25 | ثالثاً: أثر قانون الانتخاب على أداء مجلس النواب (الدورة العادية الأولى) |
| 25 | أ- على صعيد الدور الرقابي |
| 27 | ب- على صعيد الدور التشريعي |
| 28 | ج- مناقشات البيان الوزاري والتصويت على الثقة |
| 28 | 1- مناقشات الكتل النيابية للبيان الوزاري |
| 29 | 2- تصويت النواب والكتل النيابية على الثقة بالحكومة |
| 31 | 3- المرأة في مناقشات الكتل النيابية للبيان الوزاري |
| 31 | 4- مضامين تناول النائبات لموضوع المرأة أثناء مناقشة البيان الوزاري |
| 33 | د- مناقشات مشروع الموازنة العامة لسنة 2017 |
| 36 | خلاصات عامة |
| 38 | التوصيات العامة |
| 38 | 1. توصيات موجهة للحكومة ومجلس النواب |
| 38 | 2. توصيات موجهة للأحزاب السياسية |

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أبرز النتائج التي تحققت من تطبيق قانون الانتخاب الجديد رقم 49 لسنة 2016، والذي حل محل قانون قديم اشتهر منذ تطبيقه العام 1993 بتسمية «قانون الصوت الواحد» في ظل اختلاف عدد المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية، وتضمن في صيغته التي طُبِّقت في انتخابات العام 2013 مكوناً فرعياً تشكّل من 27 مقعداً جرى التنافس عليها على نطاق المملكة كدائرة واحدة بنظام القائمة النسبية المغلقة.

لقد طوى القانون الجديد صفحة «قانون الصوت الواحد»، وجاء بنظام انتخاب جديد هو «القائمة النسبية المفتوحة»، والذي يعدّ نظاماً متقدماً بالمعايير الديمقراطية. فهل حقّق هذا النظام مع باقي أحكام القانون الجديد النقلة المنشودة في تحسين بنية مجلس النواب وبخاصة على صعيد التمثيل الحزبي، وفي الارتقاء بأداء المجلس النيابي؟ وإذا لم يُحقّق هذا القانون الجديد ما هو مؤمل منه، فأين تكمن أسباب ذلك؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، نبدأ أولاً بالتذكير بأبرز ملامح قانون الانتخاب الجديد.

أولاً: الملامح الرئيسية لقانون الانتخاب لسنة 2016

سنتناول في هذا الإطار العناصر التالية: نظام الانتخاب (القائمة النسبية المفتوحة)، أحكام تقسيم الدوائر الانتخابية، طريقة احتساب الفوز، وحق القائمة في استخدام اسمها ورمزها في دوائر انتخابية أخرى.

أ. القائمة النسبية المفتوحة:

تنص المادة (9) من قانون الانتخاب رقم 49 لسنة 2016 على أنه «يتم الترشح لملء المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة».

وتعني «القائمة»: أن على كل مرشح للانتخابات أن يكون عضواً في قائمة انتخابية. ويكون الحد الأدنى للمرشحين في القائمة هو ثلاثة، والحد الأقصى هو عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية من غير مقعد الكوتا النسائية المخصص لكل محافظة ولكل دائرة من دوائر البدو الثلاث.

وتعني «النسبية»: أن كل قائمة مرشحة، تحصل على مقاعد في الدائرة الانتخابية بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع المقترعين في الدائرة الانتخابية إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة. (الفقرة 1/أ/ 46)

وتعني «المتفوحة»: أن عملية الاقتراع تتكون حسب الصيغة الأردنية المعتمدة (الفقرة ج/9) من خطوتين؛ الأولى تتمثل باختيار واحدة من القوائم المرشحة، والثانية، تتمثل في اختيار واحد أو أكثر من المرشحين في القائمة التي تم اختيارها، ويجوز عدم اختيار أحد. ويتحدد المرشحون الذين يحصلون على المقاعد التي تفوز بها القائمة على أساس أعلى الأصوات التي يحصل عليها المرشحون في القائمة من غير المرشحين على المقعد المسيحي، والمقعد الشركسي - الشيشاني.

ب. طريقة احتساب الفوز للقوائم المرشحة:

تفوز القائمة الانتخابية المرشحة وفق مبدأ «النسبية» بعدد من المقاعد في الدائرة الانتخابية بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع المقترعين إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة. ومن الزاوية الحسابية، فإن هذا يتطلب إجراء العمليات التالية:

- تقسيم عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة على مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية، مضروباً بعدد المقاعد المخصصة للدائرة.
- توزيع مقاعد الدائرة (من غير المقاعد المخصصة للمسيحيين وللشركس والشيشان) حسب «الأعداد الصحيحة» التي حصلت عليها القوائم بنتيجة العملية الحسابية في البند السابق.
- توزيع ما تبقى من مقاعد على القوائم بشكل متسلسل حسب نظام الباقي الأعلى حتى الانتهاء من توزيع تلك المقاعد.

ج. تقسيم الدوائر الانتخابية:

قسّم قانون الانتخاب بموجب المادة (8) منه المملكة إلى 23 دائرة انتخابية، وخصص لها 115 مقعداً وفق نظام خاص صدر لهذه الغاية، وبحسب تقسيم الدوائر الانتخابية يكون لدينا ثلاثة أنواع من الدوائر، هي: النوع الأول يتكون من المحافظات التي تشكل كل منها دائرة انتخابية واحدة، وهذا يغطي تسع محافظات من أصل 12 محافظة هي مجموع المحافظات التي تتكون منها المملكة؛ ويتكون النوع الثاني من دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب، وهي دوائر مغلقة من الناحية الديمغرافية، وتعامل معاملة المحافظات من حيث حصتها من الكوتا النسائية.

أما النوع الثالث، فهو المحافظات الثلاث الكبرى؛ العاصمة، وإربد، والزرقاء. وتتميز هذه المحافظات كما هو مبين في الجدول (1)، بأنها صاحبة الحصة الأكبر من المقاعد، وتأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد مقاعد كل منها

مقارنة مع بقية الدوائر. وقد تعامل قانون الانتخاب بشكل مختلف مع هذه المحافظات الثلاث عن بقية محافظات المملكة، وذلك بتقسيمها إلى دوائر فرعية.

الجدول (1): عدد دوائر ومقاعد محافظات العاصمة وإربد والزرقاء

| الرقم | المحافظة | عدد الدوائر | عدد المقاعد |
|-------|----------|-------------|-------------|
| 1. | العاصمة | 5 | 28 |
| 2. | إربد | 4 | 19 |
| 3. | الزرقاء | 2 | 12 |
| | المجموع | 11 | 59 |

د. حق القائمة في استخدام رمزها في دوائر أخرى:

نص قانون الانتخاب في الفقرة (ب/ 15) على حق القائمة الانتخابية في استخدام اسمها ذاتها ورمزها في أي دائرة انتخابية أخرى. ويتمثل الهدف من النص على هذا الحق، في تعزيز تحسین بيئة المشاركة الحزبية في الانتخابات، من حيث أن الحزب السياسي أو الائتلاف الحزبي الذي لديه قوائم انتخابية مرشحة في عدة دوائر انتخابية، يستطيع أن يتقدم للناخبين في الدوائر التي ترشح فيها حاملاً الاسم نفسه والرمز نفسه لقوائمه المرشحة.

هـ. الكوتا النسائية:

خصّص قانون الانتخاب (الفقرتان: ب، ج / 8) للمرأة كوتا من 15 مقعداً، موزعة بواقع مقعد لكل محافظة، ولكل دائرة من دوائر البدو الثلاث. وعلى المرشحات عن المقعد المخصص للنساء الترشح ضمن قوائم، ولا تعتبر المرشحة وفقاً لأحكام هذا البند (د/ 9) من ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة. وتحدد الفائزة بالمقعد المخصص للنساء في كل محافظة على أساس أعلى الأصوات التي نالتها المرشحة من مجموع أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية. وفيما يخص محافظات العاصمة وإربد والزرقاء المقسمة إلى دوائر فرعية، تنفوز بالمقعد المرشحة التي تحصل على أعلى نسبة من أصوات المرشحات مقسومة على عدد المقترعين في دوائرهن. (البند 4/ أ/ 46).

و- كوتا المسيحيين وكوتا الشركس والشيشان:

يتعين على المترشحين عن المقاعد المخصصة للمسيحيين وللشركس والشيشان أن يترشحوا ضمن قوائم في الدوائر التي تُخصّص لهم فيها مقاعد (البند 1/أ/9). ويفوز بهذه المقاعد المرشحون عن هذه المقاعد الذين يحصلون على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية.

ويُخصّص نظام الدوائر الانتخابية رقم 75 لسنة 2016، للمسيحيين تسعة مقاعد؛ مقعدان في كل من دائرتي البلقاء والكرك، ومقعد في كل من دوائر العاصمة الثالثة، إربد الثالثة، عجلون، الزرقاء الأولى، ومادبا. أما الشركس والشيشان، فقد تم تخصّص ثلاثة مقاعد لهم موزعة على دوائر العاصمة الثالثة والخامسة، والزرقاء الأولى.

ثانياً: أثر قانون الانتخاب على بُنية مجلس النواب الثامن عشر

أ- تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب

• حزب جبهة العمل الإسلامي:

شارك حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في انتخابات العام 2016 بالائتلاف مع مجموعة من أصدقاء الحزب في إطار «التحالف الوطني للإصلاح»، وحملت قوائم هذا التحالف مسمى قائمة «الإصلاح» في معظم الدوائر التي ترشحوا فيها، فيما عدا الدوائر التي قدّموا فيها أكثر من قائمة، أو وقع الاختيار على أسماء أخرى كما في إربد الأولى (البناء، العهد)، وإربد الثالثة (الوفاء)، والمفرق (الوفاق)، ومادبا (الإصلاح والتنمية)، والعاصمة الرابعة (العدالة) التي سبقتهم فيها قائمة أخرى إلى استخدام الاسم.

بلغ عدد قوائم الحزب المترشحة 20 قائمة انتخابية، ضمّت 111 مترشحاً ومترشحة، وتوزعت على 15 دائرة انتخابية، ما يعني أن الحزب قد رشح أكثر من قائمة واحدة في عدد من الدوائر، ومثال ذلك ترشيح قائمتين في كل من دوائر العاصمة الأولى والعاصمة الخامسة وإربد الأولى، وترشيح ثلاث قوائم في دائرة العاصمة الثانية، كما هو مبين في الجدول رقم (2). ولقد ارتبطت سياسة ترشيح أكثر من قائمة في الدائرة الواحدة بمسعى تحسين فرص الحزب للفوز بأكثر من مقعد بالنظر إلى أن صغر حجم الدوائر الانتخابية مع تطبيق نظام الباقي الأعلى في توزيع المقاعد الفائزة، يقلص فرص القوائم القوية نسبياً بالفوز بأكثر من مقعد واحد من غير المقاعد المخصصة للكوتات.

الجدول (2): النتائج التي أحرزتها قوائم التحالف الوطني للإصلاح في انتخابات 2016

| الرقم | اسم القائمة | الدائرة الانتخابية | عدد المترشحين | عدد أصوات القائمة | الفائزون | عدد الأصوات |
|-------|----------------|--------------------|---------------|-------------------|------------------|-------------|
| 1 | الإصلاح | العاصمة الأولى | 5 | 6,647 | موسى هنتش | 5,207 |
| 2 | العدالة | العاصمة الأولى | 4 | 6,323 | --- | --- |
| 3 | الإصلاح | العاصمة الثانية | 7 | 10,096 | موسى الوحش | 7,315 |
| 4 | البناء | العاصمة الثانية | 5 | 6,055 | --- | --- |
| 5 | التعاون | العاصمة الثانية | 5 | 12,535 | عبدالله العكايلة | 8,768 |
| 6 | الإصلاح | العاصمة الثالثة | 7 | 9,172 | صالح العرموطي | 8,067 |
| | | | | | ديمة طهبوب | 7,055 |
| | | | | | منصور مراد | 5,510 |
| 7 | العدالة | العاصمة الرابعة | 5 | 12,335 | أحمد الرقب | 9,306 |
| 8 | الإصلاح | العاصمة الخامسة | 8 | 11,402 | مصطفى العساف | 7,560 |
| | | | | | تامر بينو | 7,844 |
| 9 | التحالف الوطني | العاصمة الخامسة | 8 | 6,269 | --- | --- |
| 10 | الإصلاح | الزرقاء الأولى | 8 | 14,518 | سعود أبو محفوظ | 11,512 |
| | | | | | حياة المسيمي | 11,104 |
| | | | | | نبيل الشيشاني | 10,335 |
| 11 | الإصلاح | الزرقاء الثانية | 4 | 4,651 | --- | --- |
| 12 | البناء | إربد الأولى | 7 | 8,216 | --- | --- |

| الرقم | اسم القائمة | الدائرة الانتخابية | عدد المترشحين | عدد أصوات القائمة | الفائزون | عدد الأصوات |
|----------|------------------|--------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------|
| 13 | العهد | إربد الأولى | 7 | 6,537 | --- | --- |
| 14 | الوفاء | إربد الثالثة | 5 | 7,291 | يوسف الجراح | 4.330 |
| 15 | الإصلاح | إربد الرابعة | 5 | 3,241 | --- | --- |
| 16 | الوفاق | المفرق | 5 | 4,738 | --- | --- |
| 17 | الإصلاح | العقبة | 4 | 2,056 | --- | --- |
| 18 | الإصلاح | البلقاء | 8 | 11,257 | إبراهيم السيد | 6,489 |
| 19 | الإصلاح | جرش | 4 | 8,979 | هدى العتوم | 5,904 |
| 20 | الإصلاح والتنمية | مادبا | 4 | 5.497 | --- | --- |
| المجموع: | 20 قائمة | 15 دائرة | 111 | 157,815 | 15 فائزاً | |

فازت قوائم التحالف الوطني للإصلاح بما مجموعه 15 نائباً؛ من بينهم 10 حزبيين والباقي من أصدقاء الحزب. وقد انضم جميع هؤلاء ما عدا النائب يوسف الجراح (إربد الثالثة) إلى كتلة الإصلاح النيابية التي شكّلها الحزب في مجلس النواب.

• حزب المؤتمر الوطني «زمزم»:

يعدّ هذا الحزب إحدى التنظيمات المنبثقة عن حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين ، وقد حصل على الترخيص في عام 2016. ترشح العديد من كوادره في قوائم مختلفة بترشيح فردي وفاز منهم، بحسب مصادر الحزب، خمسة مرشحين، كما هو مبين في الجدول (3). لكن قائمة « زمزم» في دائرة إربد الأولى هي الوحيدة التي حملت اسم الحزب، وقد حصلت هذه القائمة التي اشتملت على سبعة مترشحين على 4,865 صوتاً، غير أنه لم يحالفها الحظ للفوز بأحد مقاعد الدائرة الستة. ويلاحظ أن أربعة من النواب الخمسة المحسوبين على حزب «زمزم»، قد انضموا إلى كتلة نيابية واحدة هي كتلة الديمقراطية.

الجدول (3): الفائزون بترشيح فردي من حزب المؤتمر الوطني «زمزم»

| الرقم | اسم الفائز | عدد الأصوات | اسم القائمة | الدائرة الانتخابية | عدد أصوات القائمة | الكتلة التي ينتمي إليها |
|-------|-------------------|-------------|--------------|--------------------|-------------------|-------------------------|
| 1 | حسن العجارمة | 6,539 | النشامى | العاصمة الخامسة | 10,528 | الديمقراطية |
| 2 | بركات النمر | 8,638 | الراية | العاصمة الخامسة | 10,124 | الديمقراطية |
| 3 | د. إبراهيم البدور | 2,525 | الشوبك | محافظة معان | 3,679 | وطن |
| 4 | إبراهيم أبو العز | 2,636 | المنار | محافظة العقبة | 3,420 | الديمقراطية |
| 5 | حسن السعود | 2,342 | جبال الطفيلة | محافظة الطفيلة | 5,916 | الديمقراطية |

• حزب التيار الوطني:

يتميز حزب التيار الوطني بوجود عدد كبير من النخب الوزارية والنيابية السابقة في صفوفه، لكنه يفتقر إلى قاعدة اجتماعية متماسكة خاصة به كحزب سياسي، وربما لهذا السبب لم يتقدم الحزب للانتخابات بقائمة أو أكثر تمثله. غير أنه تقدم من كوادرات الحزب للانتخابات 19 مرشحاً، فاز منهم أربعة مرشحين، في أربعة دوائر انتخابية، كما هو مبين الجدول (4). ويلاحظ أن هؤلاء الفائزين لم يشكلوا نواة كتلة نيابية، بل سجلوا اختيارات مختلفة، حيث انضم اثنان منهم إلى كتلة وطن، وثالث إلى كتلة العدالة، فيما اختار الرابع أن يبقى مستقلاً خارج الكتل النيابية.

الجدول (4): الفائزون بترشيح فردي من حزب التيار الوطني

| الرقم | اسم الفائز | عدد الأصوات | اسم القائمة | الدائرة الانتخابية | عدد أصوات القائمة | الكتلة التي ينتمي إليها |
|-------|----------------|-------------|-------------|--------------------|-------------------|-------------------------|
| 1 | نواف المعلى | 4,509 | عين الوطن | الزرقاء الثانية | 5,556 | مستقل |
| 2 | عبدالله زريقات | 6,553 | وطن | محافظة الكرك | 19,722 | وطن |
| 3 | محمود العدوان | 3,148 | الحق | محافظة البلقاء | 8,654 | وطن |
| 4 | حابس الشبيب | 11,403 | رعد الشمال | بدو الشمال | 11,697 | العدالة |

• حزب الاتحاد الوطني:

تأسس حزب الاتحاد الوطني عام 2011، وخاض انتخابات 2013، حيث حصل على أكثر من 68 ألف صوت، الأمر الذي أهله للفوز بمقعدين من خلال القائمة الوطنية على مستوى المملكة التي خصّص لها القانون 27 مقعداً. أما في انتخابات 2016، فلم يشكّل الحزب قائمة باسمه. وترشح عدد من كوادره بشكل فردي، نجح منهم ثلاثة في ثلاث دوائر انتخابية، وهم نواب سابقون، كما هو مبين في الجدول (5). وانضم هؤلاء النواب إلى كتل نيابية مختلفة، هي: التجديد، العدالة، والديمقراطية:

• حزب الجبهة الأردنية الموحدة:

حزب الجبهة الأردنية الموحدة هو أحد الأحزاب القليلة التي قدّمت للانتخابات قائمة واضحة المعالم تمثل الحزب، حملت اسم «الجبهة الموحدة»، في دائرة العاصمة الثالثة، وحصلت هذه القائمة التي اشتملت على 7 مترشحين على 1028 صوتاً، ولم تحصل على أي مقعد، حيث كان يلزمها أن تحصل على أكثر من 5526 صوتاً لتحصل على المقعد الأخير في هذه الدائرة.

غير أن الحزب قد أعلن أن اثنين من أعضائه من بين تسعة ترشحوا بشكل فردي، قد فازا بعضوية مجلس النواب، وهما: د. فوزي الطعيمة (دائرة البلقاء)، وموسى الزواهره (دائرة الزرقاء الثانية) كما هو مبين في الجدول (5). ويلاحظ أنه فيما انضم النائب د. فوزي الطعيمة إلى كتلة الاتحاد النيابية، فإن النائب موسى الزواهره لم ينضم إلى أي من الكتل النيابية الست في مجلس النواب.

• حزب الوسط الإسلامي:

خلفاً للإنجاز الذي حققه حزب الوسط الإسلامي، في انتخابات 2013 بحصوله على المركز الأول من بين جميع الأحزاب السياسية المترشحة، وعلى أكثر من 114 ألف صوت، وثلاثة مقاعد من المقاعد الـ 27 المخصصة للقائمة الوطنية على مستوى المملكة، فإن الحزب لم يتقدم بقائمة تحمل اسمه في انتخابات 2016. ويبدو أن قائمة الاتحاد المترشحة في دائرة البلقاء هي الأقرب لتمثيل الحزب، حيث كان من بين شخصياتها الأساسيين النائب السابق د. علي الشطي، لكن لم يحالفه الحظ، وفازت بالمقعد الذي أحرزته القائمة، المترشحة فضية أبو قدورة.

الجدول (5): الفائزون بترشيح فردي من أحزاب سياسية حصلت على ثلاثة مقاعد فما دون

| الرقم | اسم الفائز | عدد الأصوات | اسم القائمة | الدائرة الانتخابية | عدد أصوات القائمة | الكتلة التي ينتمي إليها |
|-----------------------------|---------------------------|-------------|----------------|--------------------|-------------------|-------------------------|
| حزب الاتحاد الوطني | | | | | | |
| 1. | قصي الدميسي | 4.615 | وطن | الزرقاء الأولى | 14,183 | التجديد |
| 2. | يحيى السعود | 7,204 | فرسان القدس | العاصمة الثانية | 10,121 | العدالة |
| 3. | أحمد الهميسات | 6.971 | الإصلاح | العاصمة الرابعة | 9.155 | الديمقراطية |
| حزب الوسط الإسلامي | | | | | | |
| 1. | فضية أبو قدورة (تتافسياً) | 4,091 | الاتحاد | محافظة البلقاء | 9,137 | الديمقراطية |
| 2. | سليمان الزبن | 3,382 | البدر | بدو الوسط | 5,566 | الديمقراطية |
| حزب الجبهة الأردنية الموحدة | | | | | | |
| 1. | د. فوزي الطعيمة | 5,282 | الأمة | محافظة البلقاء | 14,553 | الاتحاد |
| 2. | موسى الزواهره | 3,037 | الوحدة الوطنية | الزرقاء الثانية | 5,686 | مستقل |
| حزب العدالة والإصلاح | | | | | | |
| 1. | غازي الهواملة | 2,381 | الفارس | محافظة الطفيلة | 4,090 | مستقل |
| 2. | رجا الصرايرة | 8,194 | وطن | محافظة الكرك | 19,722 | وطن |
| حزب الوفاء الوطني | | | | | | |
| 1. | مازن القاضي | 8,722 | الميزان | بدو الشمال | 11,018 | الوفاء الوطني |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | | | |
| 1. | نضال الطعاني | 3,751 | إربد الكرامة | إربد الأولى | 8,326 | مستقل |
| حزب العون الوطني | | | | | | |
| 1. | فيصل الأعرور | 4,078 | أبناء الزرقاء | الزرقاء الأولى | 13.049 | التجديد |
| حزب الأنصار | | | | | | |
| 1. | صوان الشرفات | 5,080 | الأسد المتأهب | بدو الشمال | 8,171 | الوفاء الوطني |
| حزب جبهة العمل الوطني | | | | | | |
| 1. | عبد القادر الفشيكات | 5,608 | الوطن | محافظة مادبا | 8,327 | التجديد |

• حزب العدالة والإصلاح:

تأسس حزب العدالة والإصلاح العام 2012، وهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها بالانتخابات النيابية، وجاءت مشاركته بمرشحين فرديين، حيث فازا في دائرتين مختلفتين، انضم أحدهما إلى كتلة وطن، فيما بقي الآخر مستقلاً خارج الكتلة النيابية (انظر الجدول 5).

• الأحزاب الأخرى:

هناك خمسة أحزاب سياسية حصل كل منها على مقعد نيابي من خلال الترشيح الفردي، وهذه الأحزاب، هي: حزب الوفاء الوطني، حزب البعث العربي التقدمي، حزب العون الوطني، حزب الأنصار، وجبهة العمل الوطني الوطني (انظر الجدول 5).

• ملخص تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب:

باستثناء التحالف الوطني للإصلاح الذي قاده جبهة العمل الإسلامي، وترشحت قوائمه بشكل علني، وحصل على 15 مقعداً، كما هو موضح في الجدول (6)، فإن الفائزين من الأحزاب الأخرى، قد تراوح عددهم ما بين مقعد واحد إلى خمسة مقاعد، والتقت الترشيحات الفائزة لهذه الأحزاب الإحدى عشرة في أنها جميعها ترشيحات فردية وغير علنية.

الجدول (6): الأحزاب والائتلافات السياسية الممثلة في مجلس النواب (18) بحسب عدد المقاعد الفائزة ونوع الترشح

| الرقم | اسم الحزب/ الائتلاف | عدد المقاعد الفائزة | نوع الترشح |
|-------|-----------------------------|---------------------|------------------|
| 1 | التحالف الوطني للإصلاح | 15 | ائتلاف حزبي علني |
| 2 | حزب المؤتمر الوطني «زمزم» | 5 | فردية وغير علني |
| 3 | حزب التيار الوطني | 4 | فردية وغير علني |
| 4 | حزب التيار الوطني | 3 | فردية وغير علني |
| 5 | حزب الجبهة الأردنية الموحدة | 2 | فردية وغير علني |

| الرقم | اسم الحزب/ الائتلاف | عدد المقاعد الفائزة | نوع الترشح |
|---------|--------------------------|---------------------|-----------------|
| 6 | حزب الوسط الإسلامي | 2 | فردى وغير علىنى |
| 7 | حزب العدالة والإصلاح | 2 | فردى وغير علىنى |
| 8 | حزب الوفاء الوطنى | 1 | فردى وغير علىنى |
| 9 | حزب البعث العربى التقدمى | 1 | فردى وغير علىنى |
| 10 | حزب العون الوطنى | 1 | فردى وغير علىنى |
| 11 | حزب الأنصار | 1 | فردى وغير علىنى |
| 12 | حزب جبهة العمل الوطنى | 1 | فردى وغير علىنى |
| المجموع | | 38 | |

• خلاصات:

1. إن حصول قوائم تحالف الإصلاح الوطنى فى انتخابات 2016 التى جرت بموجب نظام القائمة النسبية المفتوحة على 15 مقعداً، أو ما نسبته 11.5% من مجمل مقاعد المجلس النيابى، مؤشر على أن القوة السياسية المنظمة، والتى تراعى فى تكتيكاتها نقاط القوة والضعف فى نظام الانتخاب، تمتلك فرصة الفوز بحصة جيدة من مقاعد مجلس النواب.
2. إن صغر حجم الدوائر الانتخابية مع احتساب الفوز بطريقة الباقي الأعلى فى نظام القائمة النسبية المفتوحة بدون عتبة حسم، يشكل مكمناً للضعف الرئيسى فى هذا النظام، وهذا يفسر لماذا فازت 81 قائمة كل منها بمقعد واحد، من بين مجمل القوائم الفائزة وعددها 103 قوائم، من بينها قائمتان فازت كل منهما بمقعد كوتا نسائية فقط.
3. إن نسبة القوائم الفائزة بأكثر من مقعد نيابى، قد بلغت 22 قائمة، حسبما يوضح الجدول (6)، وهى تمثل فرصة، لكنها فرصة ذات أثر محدود للغاية، حيث اقتصر مجموع المقاعد التى أحرزتها هذه القوائم على 49 مقعداً أو ما نسبته 37.7% من عضوية المجلس النيابى.

4. إن القسم الأكبر من القوائم التي فازت بأكثر من مقعد نيابي واحد، بنسبة 81.8% من القوائم الفائزة، إنها فازت بمقعدين اثنين (الجدول 7)، أحدهما مقعد عام والثاني مقعد كوتا نسائي أو مسيحي أو شركسي شيشاني، فيما يقتصر عدد القوائم التي فازت بثلاثة مقاعد على قائمتين، والتي فازت بأربعة مقاعد نيابية على قائمة واحدة.

الجدول (7): تكوين القوائم الفائزة بأكثر من مقعد نيابي واحد في انتخابات 2016

| فئة الفوز | تكوين القوائم الفائزة | التكرار | إجمالي المقاعد |
|--------------|--|----------|----------------|
| مقعدان اثنان | | (18) | |
| | مقعد عام، ومقعد كوتا نسائية | 10 | 20 |
| | مقعد عام، ومقعد مسيحي | 7 | 14 |
| | مقعد عام، ومقعد شركسي/ شيشاني | 1 | 02 |
| ثلاثة مقاعد | | (3) | |
| | مقعدان عامان، ومقعد مسيحي | 1 | 3 |
| | مقعد عام، ومقعد شركسي/ شيشاني، ومقعد كوتا نسائية | 2 | 6 |
| أربعة مقاعد | | (1) | |
| | مقعدان عامان، ومقعد مسيحي، ومقعد كوتا نسائية | 1 | 4 |
| المجموع | | 22 قائمة | 49 مقعداً |

5. إن صغر حجم الدوائر الانتخابية، حيث يقتصر عدد المقاعد العامة المخصصة لها (أي من دون الكوتات) على 3-8 مقاعد، يحد من أثر تغيير طريقة احتساب الفوز من «الباقي الأعلى» إلى «دي هونت»، حيث يوضح الجدول (8) أن تطبيق طريقة «دي هونت» تزيد عدد القوائم التي يمكن لها أن تفوز بمقعدين عامين من قائمتين إلى خمس فقط. ويقابل ذلك بطبيعة الحال أن الفائز بالمقعد الأخير في الدوائر الثلاث التي زادت حصتها، سيفقد مقعده.

الجدول (8): الفائزون بالمقاعد العامة حسب طريقة احتساب الفوز

| عدد الفائزين/ دي هونت | أسماء الفائزين/ الباقي الأعلى | عدد أصوات القائمة | اسم القائمة | الدائرة الانتخابية |
|--------------------------|----------------------------------|----------------------|--------------|--------------------|
| 2 | عاطف الطراونة رجا الصرايرة | 19,722 | وطن | محافظة الكرك |
| 2 | مصلح الطراونة محمد العتايقة | 19,002 | الكرك | محافظة الكرك |
| 2 | خير أبو صعيлик | 20,148 | القدس الشريف | العاصمة الرابعة |
| 2 | رياض العزام | 16,985 | إربد | إربد الأولى |
| 2 | محمد الظهر اوي | 17,830 | الأقصى | الزرقاء الأولى |

6. إن تحسين النظام الانتخابي من خلال وضع عتبة تمثيل (نسبة حسم) على سبيل المثال، سيبقى أثره محدوداً إذا لم ينعكس من خلال تحقيق تحسين جوهري في التمثيل النيابي للأحزاب السياسية، لأنه سينجم عن ذلك في هذه الحالة تغيير أشخاص فقط، ما يبقى الطابع الفردي لأعضاء المجلس النيابي سائداً.

ب- التمثيل النسائي في مجلس النواب

إضافة إلى المقاعد الخمسة عشر المخصصة للنساء في المحافظات الاثنتي عشرة ودوائر البدو الثلاث، كما هو مبين في الجدول (9-أ)، فقد نجحت النساء في الفوز تنافسياً بخمسة مقاعد إضافية (الجدول 9-ب)، وهذا هو أعلى عدد من المقاعد تفوز بها النساء تنافسياً منذ إقرار نظام الكوتا النسائية في انتخابات عام 2003. وقد توزعت المقاعد الخمسة ضمن محافظات: البلقاء (مقعد واحد)، الكرك (مقعدان اثنان)، جرش (مقعد واحد)، وعجلون (مقعد واحد).

وجدير بالذكر أن أعلى عدد من المقاعد أحرزته النساء تنافسياً في الانتخابات التي سبقت انتخابات 2016، كان في انتخابات عام 2013، حيث حصلت المرأة على ثلاثة مقاعد إضافية. لكن بمقارنة عدد المقاعد التي أحرزتها المرأة تنافسياً في انتخابات 2013 و2016، نجد أن الانتخابات الأخيرة قد تفوقت على سابقتها بما يقترب من الضعف بالنسبة المئوية إذا ما أخذنا بالاعتبار عدد أعضاء المجلس الذي هبط من 150 إلى 130 مقعداً، ما يعنى أن نسبة النساء الفائزات تنافسياً قد ارتفعت من 2% إلى 3.9%.

الجدول (9-أ): الفائزات بمقاعد الكوتا النسائية في انتخابات 2016

| الرقم | المحافظة/الدائرة | اسم الفائزة | القائمة وعدد أصواتها | عدد أصوات الفائزة |
|-------|------------------|-----------------|----------------------|-------------------|
| 1 | العاصمة 3 | ديمة طهوب | الإصلاح: 9172 | 7055 |
| 2 | الزرقاء 1 | حياة مسمي | الإصلاح: 14518 | 11104 |
| 3 | البلقاء | هيا مفلح | التجديد: 13492 | 5586 |
| 4 | مادبا | مرام الحيصة | العهد: 5248 | 4082 |
| 5 | إربد 2 | انتصار حجازي | حوران الخير: 14762 | 10290 |
| 6 | عجلون | منتهى البعول | العمل: 14213 | 5712 |
| 7 | جرش | وفاء بني مصطفى | الأصالة: 8974 | 4532 |
| 8 | المفرق | ريم أبو دلبوح | الصقور: 9858 | 7345 |
| 9 | الكرك | منال الضمور | وطن: 19722 | 5614 |
| 10 | الطفيلة | انصاف الخوالدة | عدالة: 5147 | 3053 |
| 11 | معان | ابتسام النوافلة | البتراء: 5763 | 2832 |
| 12 | العقبة | عليا أبو هليل | العقبة: 6316 | 4067 |
| 13 | بدو الشمال | زينب الزبيد | رعد الشمال: 11697 | 4627 |
| 14 | بدو الوسط | رسمية الكعابنة | الكرامة: 4204 | 2961 |
| 15 | بدو الجنوب | شاهة أبو شوشة | الوفاء: 6792 | 4150 |

الجدول (9-ب): النساء الفائزات تنافسياً في انتخابات 2016

| الرقم | المحافظة/الدائرة | اسم الفائزة | القائمة وعدد أصواتها | عدد أصوات الفائزة |
|-------|------------------|----------------|----------------------|-------------------|
| 1 | البلقاء | فضية ابو قدورة | الاتحاد: 9137 | 4091 |
| 2 | عجلون | صفاء المومني | الوفاق: 11599 | 6616 |
| 3 | جرش | هدى العتوم | الإصلاح: 8979 | 5904 |
| 4 | الكرك | رندة الشعار | الوفاء للأغوار: 8702 | 5992 |
| 5 | الكرك | صباح الشعار | الشمس: 8539 | 6680 |

1- مشاركة النائبات في اللجان النيابية الدائمة:

باستثناء نائبة واحدة شاركت بعضوية لجنة دائمة واحدة، فإن جميع النائبات الأخريات وعددهن 19 نائبة، شاركت كل منهن بعضوية لجنتين دائمتين كما هو مبين في الجدول (9). ومن بين اللجان الدائمة العشرين، غطت المشاركة النسائية 16 لجنة دائمة بعضوية جاءت تكراراتها على النحو التالي: نائبة واحدة (5 لجان)، نائبتان اثنتان (6 لجان)، ثلاث نائبات (ثلاث لجان)، أربع نائبات (لجنة واحدة)، وتسع نائبات (لجنة واحدة، هي لجنة المرأة وشؤون الأسرة).

2- مشاركة النائبات في المناصب القيادية للجان الدائمة:

تتكون المناصب القيادية في اللجنة الدائمة الواحدة من ثلاثة مناصب، هي: الرئيس، ونائب الرئيس، والمقرر. هذا وقد بلغت مشاركة النائبات في المناصب القيادية للجان الدائمة ما مجموعه 13 منصباً، توزعت بين رئيسة واحدة، وأربع نائبات رؤساء، وثمانية مقررات (الجدول 10). وبما أن مجموع المناصب في جميع اللجان الدائمة تبلغ 60 منصباً، فإن حصة النائبات من هذه المناصب تبلغ 21.7%، وتتفوق هذه النسبة على نسبة النائبات الإجمالية في عضوية مجلس النواب والتي تبلغ 15.4%.

الجدول (10): توزيع النساء في مجلس النواب على اللجان الدائمة والمناصب فيها

| الرقم | اسم الفائزة | المحافظة/الدائرة | عضوية اللجان الدائمة | المناصب في اللجان الدائمة |
|-------|----------------|------------------|-----------------------|---------------------------|
| 1 | ديمة طهبوب | العاصمة 3 | 2 (التوجيه، المرأة) | 1 (نائبة رئيس/) |
| 2 | حياة مسيمي | الزرقاء 1 | 2 (السلوك، المرأة) | |
| 3 | هيا مفلح | البلقاء | 2 (العمل، المرأة) | 1 (مقررة) |
| 4 | مرام الحيصة | مادبا | 2 (الإدارية، النزاهة) | 1 (مقررة/) |
| 5 | انتصار حجازي | إربد 2 | 2 (العمل، الخدمات) | |
| 6 | منتهى البعول | عجلون | 2 (الخارجية، السياحة) | |
| 7 | وفاء بني مصطفى | جرش | 2 (الحريات، المرأة) | |
| 8 | ريم أبو دلبوح | المفرق | 2 (القانونية، المرأة) | 2 (مقررة+ رئيسة) |

| الرقم | اسم الفائزة | المحافظة/الدائرة | عضوية اللجان الدائمة | المناصب في اللجان الدائمة |
|-------|-----------------|------------------|------------------------|--------------------------------------|
| 9 | منال الضمور | الكرك | 2 (القانونية، الحريات) | 1 (/مقررة) |
| 10 | انصاف الخوالدة | الطفيلة | 2 (التربية، العمل) | |
| 11 | ابتسام النوافلة | معان | 2 (الإدارية، التربية) | |
| 12 | عليا أبو هليل | العقبة | 2 (الإدارية، التربية) | |
| 13 | زينب الزبيد | بدو الشمال | 2 (الاقتصاد، الريف) | 2 (مقررة، نائبة رئيس) |
| 14 | رسمية الكعابنة | بدو الوسط | 2 (الخارجية، المرأة) | 1 (نائبة رئيس/) |
| 15 | شاهة أبو شوشة | بدو الجنوب | 2 (الصحة، الريف) | 1 (/مقررة) |
| 16 | فضية ابو قدورة | البلقاء | 2 (الزراعة، المرأة) | |
| 17 | صفاء المومني | عجلون | 2 (التربية، التوجيه) | 1 (مقررة) |
| 18 | هدى العتوم | جرش | 1 (المرأة) | |
| 19 | رندة الشعار | الكرك | 2 (الزراعة، المرأة) | 1 (/نائبة رئيس) |
| 20 | صباح الشعار | الكرك | 2 (الزراعة، السلوك) | 1 (/مقررة) |
| | 20 نائبة | | 16 لجنة | 13 (رئيسة+ 4 نائبات رؤساء+ 8 مقررات) |

ج- الكتل النيابية في مجلس النواب

1- عدد الكتل النيابية وعضويتها:

تشكّل في مجلس النواب الثامن عشر ما مجموعه ست كتل نيابية، ضمّت ما مجموعه 115 عضواً، من أصل 130 عضواً، هم عدد أعضاء مجلس النواب. وتراوحت عضوية الكتلة الواحدة ما بين 13 عضواً كحد أدنى، و24 عضواً كحد أعلى. وجاء توزيع عضوية الكتل على النحو التالي المبين في الجدول (10). أما بقية الأعضاء، وعددهم 15 عضواً، فهم يُصنّفون كمستقلين، أي ليسوا أعضاء في أي من الكتل النيابية.

الجدول (11): الكتل النيابية وعدد أعضائها في الدورة العادية الأولى للمجلس الثامن عشر

| الرقم | اسم الكتلة | عدد الأعضاء |
|---------|---------------|-------------|
| 1 | الوفاق الوطني | 24 |
| 2 | العدالة | 24 |
| 3 | وطن | 21 |
| 4 | الديمقراطية | 19 |
| 5 | الإصلاح | 14 |
| 6 | التجديد | 13 |
| المجموع | | 115 |

2- التكوين الجندري للكتل النيابية:

يُبيّن الجدول (12) بأن عدد عدد النساء في الكتل النيابية، قد تراوح بالأرقام المطلقة، ما بين اثنتين في الكتلة الواحدة كحد أدنى، إلى خمس نساء في الكتلة الواحدة كحد أعلى. وفيما خلت مجموعة المستقلين التي بلغ عدد أعضائها 15 نائباً من أي امرأة، فإن كتلة وطن احتلت المرتبة الأولى من حيث النسبة المئوية للنساء فيها، إذ بلغت نسبتها 23.8%، تلتها كتلة التجديد بنسبة 23.1%، ثم كتلة الإصلاح التي حلت في المركز الثالث بنسبة 21.4%. وحلت في المراكز الثلاثة الأخيرة على التوالي: كتلة الوفاق الوطني بنسبة 16.7%، وكتلة العدالة بنسبة 12.5%، وأخيراً كتلة الديمقراطية بنسبة 10.5%.

الجدول (12): التكوين الجندري للكتل النيابية بالأرقام المطلقة والنسب المئوية

| الكتلة | عدد الأعضاء | عدد النساء | نسبة النساء |
|---------|-------------|------------|-------------|
| وطن | 21 | 5 | 23.8% |
| التجديد | 13 | 3 | 23.1% |
| الإصلاح | 14 | 3 | 21.4% |

| النسبة النسائية | عدد النساء | عدد الأعضاء | الكتلة |
|-----------------|------------|-------------|--------------------------|
| 16.7% | 4 | 24 | الوفاق الوطني |
| 12.5% | 3 | 24 | العدالة |
| 10.5% | 2 | 19 | الديمقراطية |
| 00.0% | 0 | 15 | المستقلون (غير الكتليين) |
| %15.4 | 20 | 130 | المجموع |

3- مشاركة المرأة في المناصب القيادية للكتل النيابية

شاركت النائبات العضوات في خمس كتل نيابية، وعدد من 20 نائبة، على ستة مناصب قيادية، نصفهن عضوات مكتب تنفيذي، ومقررتان، وناطقة إعلامية. وتحتل النائبات منصباً قيادياً واحداً في أربع كتل، ومنصبتين في كتلة واحدة هي كتلة الإصلاح، فيما لم تسجل المرأة في كتلة التجديد أي مشاركة لها في المناصب القيادية للكتلة (انظر الجدول 13). بهذا تكون 30% من النائبات قد شاركن في مناصب قيادية في الكتل النيابية، مقابل 19% من النواب.

الجدول (13): عدد المناصب التي شاركت بها النساء ونوعها ضمن الكتل النيابية في الدورة العادية الأولى

| نوع المنصب | عدد المناصب التي شاركت بها النساء | عدد النساء | عدد الأعضاء | اسم الكتلة |
|-----------------------|-----------------------------------|------------|-------------|---------------|
| عضوة مكتب تنفيذي | 1 | 5 | 21 | وطن |
| - | 0 | 3 | 13 | التجديد |
| مقررة + ناطقة إعلامية | 2 | 3 | 14 | الإصلاح |
| مقررة | 1 | 4 | 24 | الوفاق الوطني |
| عضوة مكتب تنفيذي | 1 | 3 | 24 | العدالة |
| عضوة مكتب تنفيذي | 1 | 2 | 19 | الديمقراطية |

| اسم الكتلة | عدد الأعضاء | عدد النساء | عدد المناصب التي شاركت بها النساء | نوع المنصب |
|--------------------------|-------------|------------|-----------------------------------|------------|
| المستقلون (غير الكتليين) | 15 | 0 | 0 | - |
| المجموع | 130 | 20 | 6 | |

ثالثاً: أثر قانون الانتخاب على أداء مجلس النواب (الدورة العادية الأولى)

أ- على صعيد الدور الرقابي:

بمقارنة مؤشرات الدور الرقابي المختلفة ما بين الدورة العادية الأولى للمجلس الثامن عشر. والدورة المقابلة لها (غير العادية) من عمر المجلس السابع عشر، حسبها هو موضح في الجدول (14)، وعلى افتراض أن مجلس النواب يكون في دورته الأولى متحمساً للعمل، فقد جاءت النتائج في أغليتها في غير صالح مجلس النواب الثامن عشر، ما يعني أن الصدفة هي التي تتحكم بالنتائج أكثر من ارتباطها بالبنية المؤسسية للمجلس، لأن أداء مجلس النواب سيبقى في ظل البنية الراهنة أسيراً للطابع الفردي لأعضاء مجلس النواب.

فعلى سبيل المثال، فقد بلغ عدد الأسئلة النيابية التي أجابت عنها الحكومة وتلك التي لم تجب عنها، 824 سؤالاً في الدورة العادية الأولى للمجلس الثامن عشر، مقابل 1165 سؤالاً في الدورة الأولى (غير العادية) للمجلس السابع عشر. وحتى إذا أخذنا بالاعتبار الفرق في عدد النواب بين المجلسين، سنجد أن متوسط عدد الأسئلة لكل نائب هو ثمانية أسئلة في الدورة الأولى للمجلس (17)، مقابل ستة أسئلة في الدورة الأولى للمجلس (18). وانعكست النتيجة في مجال المذكرات النيابية، حيث بلغ عدد هذه المذكرات بمجموع أنواعها في الدورة العادية الأولى للمجلس الثامن عشر 118 مذكرة، مقابل 103 مذكرات في الدورة الأولى للمجلس السابق.

أما في مؤشرات الرقابة الأخرى، فقد جاءت النتائج في أغليتها في غير صالح المجلس الثامن عشر في دورته الأولى، وهذا ينطبق على مؤشرات مهمة جداً مثل الاستجابات (سته في الدورة الأولى للمجلس الثامن عشر مقابل 17 في الدورة الأولى للمجلس السابع عشر)؛ وفي مجال طلبات المناقشة، اقتصر عدد الطلبات على ثلاثة في المجلس الثامن عشر مقابل 15 في «أولى» السابع عشر؛ وفي مجال الاقتراحات بقانون، اقتصر عدد هذه

الاقتراحات على خمسة في «أولى الثامن عشر» مقابل 17 في «أولى السابع عشر»، وفي مجال الاقتراحات برغبة، لم تكن هناك اقتراحات برغبة مقابل خمسة اقتراحات في «أولى السابع عشر».

الجدول (14): الإنجازات المقارنة في مجال الرقابة النيابية بين المجلسين السابع عشر، والثامن عشر (العادية الأولى)

| المجلس (17) | | | | المجلس (18) | المؤشرات الرقابية | |
|------------------------|------------------------|-----------------------|--------------------|-----------------------|---|----------|
| الدورة العادية الثالثة | الدورة العادية الثانية | الدورة العادية الأولى | الدورة غير العادية | الدورة العادية الأولى | | |
| 220 | 445 | 542 | 953 | 644 | الأسئلة التي وردت عليها إجابة من الحكومة | الأسئلة |
| 72 | 101 | 220 | 212 | 180 | الأسئلة التي لم ترد عليها إجابة من الحكومة/ | |
| 292 | 546 | 762 | 1165 | 824 | المجموع | |
| 28 | 28 | 49 | 38 | 58 | المذكرات التي أجابت عنها الحكومة | المذكرات |
| 64 | 52 | 91 | 65 | 60 | المذكرات التي لم تجب عنها الحكومة | |
| 92 | 80 | 140 | 103 | 118 | المجموع | |
| 35 | 38 | 60 | 11 | 25 | المذكرات المقدمة من اللجان الدائمة | المذكرات |
| 51 | 36 | 64 | 52 | 85 | المذكرات المقدمة من مجموعة نواب | |
| 6 | 6 | 16 | 39 | 6 | المذكرات المقدمة من نواب بشكل فردي | |
| 0 | 0 | 0 | 1 | 2 | المذكرات المقدمة من الكتل النيابية | |
| 92 | 80 | 140 | 103 | 118 | المجموع | |

| المجلس (17) | | | | المجلس (18) | المؤشرات الرقابية | |
|------------------------|------------------------|-----------------------|--------------------|-----------------------|-------------------|------|
| الدورة العادية الثالثة | الدورة العادية الثانية | الدورة العادية الأولى | الدورة غير العادية | الدورة العادية الأولى | | |
| 9 | 7 | 33 | 17 | 6 | الاستجابات | أخرى |
| 2 | 10 | 10 | 15 | 3 | طلبات المناقشة | |
| 6 | 8 | 21 | 17 | 5 | الاقتراحات بقانون | |
| 0 | 5 | 2 | 5 | 0 | الاقتراح برغبة | |
| 0 | 1 | 2 | 2 | 6 | العرائض والشكاوى | |

ب- على صعيد الدور التشريعي

يعدّ أداء مجلس النواب التشريعي في الدورة الأولى لمجلس النواب الثامن عشر جيداً بالمعنى النسبي (انظر الجدول 15)، ويعود التحسن في عدد القوانين المقررة في الدورة الأولى لمجلس النواب الثامن عشر مقارنة مع الدورة الأولى (غير العادية) للمجلس السابع عشر، إلى إقرار النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب لسنة 2013 وتعديلاته، أكثر مما يتصل بوقوع تطور في بنية مجلس النواب التي لم تتغير على نحو جوهري، حيث نص النظام الداخلي الجديد في المادة (83) على عدم جواز طلب النائب للكلام أثناء مناقشة مشاريع القوانين المحالة من اللجان المختصة ما لم يكن قد تقدم بمقترح لتعديل مواد القانون قيد البحث. وفي المقابل، فإننا نلاحظ أن عدد الاقتراحات بقانون في الدورة الأولى من ولاية المجلسين، قد جاءت لصالح المجلس السابع عشر، ما يؤكد أن عنصر الصدفة هو الذي يفسر هذا الفرق أكثر مما قد يفسره وجود فرق ما بين بنية المجلسين.

الجدول (15): الإنجازات التشريعية المقارنة خلال الدورة الأولى من ولاية مجلسي النواب (17) و(18)

| مجلس النواب (18) | مجلس النواب (17) | الإنجاز التشريعي |
|------------------|------------------|---|
| 33 | 19 | القوانين المحالة إلى مجلس الأعيان |
| | | منها: |
| 2 | 2 | 1- القوانين التي أقرها مجلس النواب مباشرة |
| - | 1 | 2- القوانين التي تم ردها |

| مجلس النواب (18) | مجلس النواب (17) | الإنجاز التشريعي |
|------------------|------------------|--|
| 5 | 3 | 3- القوانين التي أقرت في جلسة مشتركة للأعيان والنواب |
| 5 | 17 | اقتراح بقانون أحيل إلى اللجنة المختصة |

ج- مناقشات البيان الوزاري والتصويت على الثقة

1- مناقشات الكتل النيابية للبيان الوزاري:

رغم أن الكتل النيابية الست في مجلس النواب الثامن عشر، قد ألفت خلال الدورة العادية الأولى كلمات باسمها في مناقشة البيان الوزاري لحكومة د. هاني الملقى، إلا أن أياً من هذه الكتل لم تكتف بكلمتها باعتبارها كلمة ممثلة لجميع أعضائها، بل انخرط أعضاؤها كما هو مبين في الجدول (16)، باستثناء واحد أو اثنين إضافة إلى المتحدث باسم الكتلة، في إلقاء كلمات تمثل كل واحد منهم، وهو ما يضعف قيمة كلمة الكتلة باعتبارها كلمة جماعية، ويكشف عن أن غياب التمثيل الحزبي الوازن في مجلس النواب يُبقي أداء الكتل شكلياً، وخاضعاً للطابع الفردي الغالب على بنية مجلس النواب.

الجدول (16): مناقشات الكتل النيابية وأعضائها للبيان الوزاري لحكومة د. هاني الملقى

| الرقم | الكتلة النيابية | عدد الأعضاء | كلمة الكتلة | أعضاء ناقشوا البيان | % |
|-------|-----------------|-------------|----------------------|---------------------|-------|
| 1 | العدالة | 24 | د. فوزي الطعيمة | 23 | 95.8% |
| 2 | الإصلاح | 14 | د. عبد الله العكايلة | 13 | 92.9% |
| 3 | الوفاق الوطني | 24 | مازن القاضي | 22 | 91.7% |
| 4 | وطن | 21 | عبد الله زريقات | 19 | 90.5% |
| 5 | التجديد | 13 | د. خير أبو صعيلىك | 11 | 84.6% |
| 6 | الديمقراطية | 19 | د. خالد البكار | 16 | 84.2% |
| 7 | المستقلون | 15 | - | 14 | 93.3% |

غير أن أنه لوحظ أن كتلة الإصلاح التي تتسم بدرجة عالية من التوافق والالتزام، قد وجّهت عدداً من أعضائها أيضاً ليشترك كل واحد منهم في إلقاء كلمة باسمه ليس فقط للتعبير عن ذاته ومخاطبة ناخبيه بشكل خاص، وإنما بدرجة رئيسية لاستغلال فرصة الحديث أمام الرأي العام بالتركيز على قضايا محددة، ما يوسع هامش القضايا التي تكون الكتلة قد غطتها في الوقت المتاح للكتل وللأفراد.

فعلى سبيل المثال قال النائب د. موسى هنتش أنا من كتلة الإصلاح، وفوّضت في الحديث في ثلاثة محاور. وركزت مداخلته على مواضيع الشباب، الزراعة والمياه والبيئة، والبتروال والغاز. وتحدث آخرون من موقع تأكيد انتمائهم لكتلة الإصلاح أو جبهة العمل الإسلامي. وقالت النائبة هدى العتوم أقدم كلمتي تكاملاً مع كلمات الإخوة في كتلة الإصلاح النيابية فيما خُصّص لكل منهم من محاور. هذا في حين سيتبين معنا أن قرار كتلة الإصلاح إزاء مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة، قد تمثل بحصر مداخلات الكتلة والأعضاء بأربع مداخلات فقط.

2- تصويت النواب والكتل النيابية على الثقة بالحكومة:

فازت حكومة د. هاني الملقى بثقة مجلس النواب بأغلبية 84 صوتاً، مقابل 40 صوتاً حجبوا الثقة، وامتناع أربعة نواب، وذلك في التصويت الذي جرى على الثقة يوم 24/11/2016، وغاب عنه النائب خالد البكار، ولم يشارك فيه م. عاطف الطراونة بصفته رئيساً لمجلس النواب (انظر الجدول 17-أ).

وفيما يخص معدلات الموالاة والمعارضة والحياد في موقف الكتل النيابية من الثقة بالحكومة، يبين الجدول (17-ب) أن أعلى معدل للموالاة سجلته كل من كتلة الوفاق الوطني وكتلة العدالة بنسبة 79.2%، بينما أعلى معدل للمعارضة، سجلته كتلة الإصلاح بنسبة 100%، في حين أن كتلة وطن اشتملت على أعلى معدل للحياد بنسبة 9.5%. ويُستخلص مما سبق أن الكتل النيابية، باستثناء كتلة الإصلاح، لم يكن لديها موقف موحد لجميع أعضائها من الثقة بالحكومة، لكن موقف تلك الكتل اتسم بالميل بنسبة لا تقل عن ثلاثة أرباع الأعضاء نحو منح الثقة للحكومة، حيث تراوح معدل الموالاة ما بين 76.9% كحد أدنى، و79.2% كحد أعلى. أما كتلة الإصلاح، فقد اتخذت موقفاً موحداً لجميع أعضائها بحجب الثقة عن الحكومة، ما يعكس درجة التماسك والالتزام لدى الكتلة.

الجدول (17-أ): تصويت أعضاء الكتلة النيابية على الثقة بحكومة د. هاني الملقى

| الرقم | الكتلة النيابية | عدد الأعضاء | ثقة | حجب | امتناع | أخرى |
|-------|-----------------|-------------|-----|-----|--------|-----------|
| 1 | الوفاق الوطني | 24 | 19 | 4 | 1 | - |
| 2 | العدالة | 24 | 19 | 5 | - | - |
| 3 | وطن | 21 | 16 | 2 | 2 | 1 لم يصوت |
| 4 | الديمقراطية | 19 | 15 | 3 | - | 1 غياب |
| 5 | الإصلاح | 14 | 0 | 14 | 0 | - |
| 6 | التجديد | 13 | 10 | 2 | 1 | - |
| 7 | مستقلون | 15 | 5 | 10 | - | - |
| | المجموع | 84 | 40 | 4 | 2 | |

الجدول (17-ب):

| الرقم | الكتلة النيابية | معدل الموافاة | معدل المعارضة | معدل الحياد |
|-------|-----------------|---------------|---------------|-------------|
| 1 | الوفاق الوطني | 19 (79.2%) | 04 (16.7%) | 1 (4.2%) |
| 2 | العدالة | 19 (79.2%) | 05 (20.8%) | - |
| 3 | وطن | 16 (76.2%) | 02 (9.5%) | 2 (9.5%) |

| الرقم | الكتلة النيابية | معدل الموالاتة | معدل المعارضة | معدل الحياد |
|-------|-----------------|----------------|---------------|-------------|
| 4 | الديمقراطية | 15 (78.9%) | 03 (15.8%) | - |
| 5 | الإصلاح | 00 (00.0%) | 14 (100%) | - |
| 6 | التجديد | 10 (76.9%) | 02 (15.4%) | 1 (7.7%) |
| 7 | مستقلون | 05 (33.3%) | 10 (66.7%) | - |

3- المرأة في مناقشات الكتل النيابية للبيان الوزاري:

شاركت الكتل النيابية الست في مناقشة البيان الوزاري لحكومة د. هاني الملقي بكلمات تمثل هذه الكتل. وفي رصد مضامين تناول هذه الكتل لموضوع المرأة، تبين أن خمساً من هذه الكتل لم تتطرق لموضوع المرأة بتاتاً، وأن كتلة واحدة هي كتلة التجديد تعرضت لموضوع المرأة من زاوية محددة تتعلق بأبناء الأردنيات اللواتي يتزوجن أشخاصاً غير أردنيين، حيث أكدت كلمة الكتلة بهذا الخصوص على ضرورة استمرار منح أبناء الأردنيات الحقوق المدنية المتعلقة بالتنقل والتملك والصحة والعمل والتعليم، ودعوت الحكومة للسير بخطوات إضافية لتفعيل البطاقة التعريفية التي اعتبروا أنها لا تغني عن شيء في الوقت الحالي، وطالبت الحكومة بمنح حامل هذه البطاقة مزيداً من الحقوق المدنية، لافتين إلى أن هؤلاء الأردنيات هنّ بناتنا ولهم علينا حق الرعاية والتقدير.

4- مضامين تناول النائبات لموضوع المرأة أثناء مناقشة البيان الوزاري:

شاركت النائبات العشرون الأعضاء في مجلس النواب الثامن عشر في مناقشة البيان الوزاري لحكومة د. هاني الملقي. ولما كانت مناقشة البيان الوزاري تنطوي على مناقشة للسياسات الحكومية في مختلف المجالات، فإننا نسعى هنا للوقوف على مضامين تناول النائبات لموضوع المرأة، أثناء مناقشة البيان الوزاري. وتجدر الإشارة إلى أن ستاً من النائبات لم يتطرقن في كلماتهن لموضوع المرأة، وهن: انتصار حجازي (إربد 2)، انصاف الخوالدة (الطفيلة)، شاهة العمارين (بدو الجنوب)، صباح الشعار (الكرك)، منال الضمور (الكرك)، ومنتهى البعول (عجلون)، فيما تناولت النائبات الأخريات الأربع عشرة موضوع المرأة بأشكال وحدود متفاوتة جداً، وذلك على النحو التالي:

1. د. حياة مسيمي (الزرقاء الأولى):
 - التأكيد على تمكين الأسرة وليس فقط تمكين المرأة.
 - تقدير عمل المرأة داخل المنزل.
 - التأكيد على مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليل نسب البطالة.
 - السماح للمرأة بالعمل الجزئي.
 - تسهيل بيئة العمل للمرأة في الأندية وتأمين الحضانات للأطفال.
 - إيجاد حماية تشريعية حقيقية للمرأة في سوق العمل.
 - نقد إلغاء تخصص تربية الطفل من كليات المجتمع.
 - تفعيل بطاقة التسهيلات لأبناء الأردنيات وحقوقهن في العمل والتملك ورخص السوق.
2. رسمية الكعابنة (بدو الوسط):
 - الدعوة إلى معالجة مشكلة البطالة في المجتمع.
 - المطالبة بمنح مشاريع إنتاجية للنساء في مناطق البادية.
 - إنصاف المرأة من خلال القوانين والتشريعات.
3. د. صفاء المومني (عجلون):
 - المطالبة بمساواة المرأة مع الرجل في الفرص والحقوق.
 - الاستفسار من الحكومة عن اهتمامها بالمرأة في الريف والبادية والمخيم.
4. د. ديمة طهبوب (العاصمة الثالثة):
 - المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأبناء، ومنح أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين الحقوق المدنية.
5. وفاء بني مصطفى (جرش):
 - الإشارة إلى عدم تمتع النساء بالحقوق المدنية لأبنائهن.
 - ملاحظة سيادة الذكورية في المجتمع.
 - ملاحظة عدم وجود حلول جديّة لمعالجة مشكلة البطالة.
6. د. هدى العتوم (جرش):
 - المطالبة بالعلوّة العائلية للمرأة وخاصة أنه يتم اقتطاع تأمين صحي منها، ما يعكس تشوهاً في القوانين والأنظمة.
7. فضية أبو قدّورة (البلقاء):
 - الإشادة بمكانة المرأة الأردنية.

8. عليا أبو هليل (العقبة):

- دعم المرأة وتمكينها.

- توسيع البرامج التثقيفية في إدارة المشاريع.

- الاهتمام بالقوانين والتشريعات الناظمة لعمل المرأة.

9. ابتسام النوافلة (معان):

- دعم المرأة في المحافظة (معان).

- إيجاد فرص عمل للنساء الخريجات في المعاهد والجامعات.

10. رندة الشعار (الكرك):

- العمل على تطوير البرامج التشغيلية للمرأة في الحصول على فرص عمل من أجل خفض نسب البطالة.

11. زينب الزبيد (بدو الشمال):

- دعم المرأة والاستفادة من امكانياتها في تنمية المجتمع وتطوره.

12. د. ريم أبو دلبوح (المفرق):

- دعم مشاركة المرأة في مختلف المجالات.

- زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة.

- جعل البيئة التشريعية مناسبة لتحفيز المشاركة.

- دعم المشاريع الإنتاجية للمرأة الأردنية في جميع المحافظات.

- إيجاد موازنات حساسة ومعقولة للمرأة.

13. مرام الحبيصة (مادبا):

- الدعوة إلى تمكين وتعزيز دور المرأة.

- الدعوة إلى زيادة مراكز لجان المرأة وتوسيع دورها لتصل القرى.

14. هيا الشلبي (البلقاء):

- أشارت إلى ارتفاع مستوى التعليم للمرأة في حين أن مشاركتها في سوق العمل لا تتعدى 13%

والعاطلات عن العمل 35%.

- سؤال الحكومة عمّا إذا كان لديها رؤية استراتيجية حقيقية لتمكين المرأة.

- سؤال الحكومة عمّا إذا كان لديها استراتيجيات وخطط تنموية مستقبلية تناسب احتياجات المرأة.

د- مناقشات مشروع الموازنة العامة لسنة 2017

شاركت الكتل الأربع في مجلس النواب الثامن عشر في الدورة العادية الأولى بمناقشة مشروع قانون الموازنة

العامة وخطاب الموازنة، وألقت كل منها كلمة باسمها بهذا الخصوص، ولم يمنع ذلك من أن ينخرط معظم

أعضاء الكتل بإلقاء كلمات شخصية تمثل كل واحد منهم (انظر الجدول 18)، يستثنى من ذلك كتلة الإصلاح التي تحدث من أعضائها ثلاثة فقط إلى جانب الكلمة التي ألقيت باسم الكتلة، وهذا هو الاستثناء الوحيد على صعيد الكتل النيابية الذي يعبر عن التزام وانضباط أعضاء كتلة الإصلاح للقرار الجماعي المتخذ.

الجدول (18): مناقشات الكتل النيابية وأعضائها للموازنة العامة

| الرقم | الكتلة النيابية | عدد الأعضاء | كلمة الكتلة | أعضاء ناقشوا خطاب الموازنة | % |
|-------|-----------------|-------------|---------------------|----------------------------|-------|
| 1 | العدالة | 24 | مجحم الصقور | 20 | 83.3% |
| 2 | الإصلاح | 14 | د. عبدالله العكايلة | 3 | 21.4% |
| 3 | الوفاق الوطني | 24 | معتز أبورمان | 17 | 70.8% |
| 4 | وطن | 21 | مرزوق الهبارنة | 19 | 90.5% |
| 5 | التجديد | 13 | خالد أبو حسان | 11 | 84.6% |
| 6 | الديمقراطية | 19 | د. مصطفى ياغي | 17 | 89.5% |
| 7 | المستقلون | 15 | - | 14 | 93.3% |

بمقارنة مناقشة أعضاء الكتل النيابية لكل من البيان الوزاري لحكومة د. هاني الملقى ولخطاب الموازنة لسنة 2017 للحكومة نفسها، يتضح أن النسبة المئوية للأعضاء الذين ناقشوا كلاً من البيان الوزاري وخطاب الموازنة هي نفسها في حالة كتلتي وطن والتجديد، وفي حالة النواب المستقلين (انظر الجدول 19). أما في حالة الكتل الأخرى، فإن الفرق الوحيد ذو الدلالة يخص كتلة الإصلاح التي هبطت نسبة مناقشتها ما بين البيان الوزاري وخطاب الموازنة حوالي 72 نقطة مئوية. في حين أن الفرق في حالة الكتل الأخرى وإن سجل حداثاً أدنى هو خمس نقاط مئوية (كتلة الديمقراطية)، وحداً أعلى هو 21 نقطة مئوية (كتلة الوفاق الوطني)، فإنه لا يحمل أية دلالة سوى تباين ميل النواب لإلقاء كلمات خاصة باسمهم.

الجدول (19): مقارنة مناقشة أعضاء الكتل لكل من البيان الوزاري وخطاب الموازنة

| الرقم | الكتلة النيابية | عدد الأعضاء | ناقشوا البيان الوزاري % | ناقشوا خطاب الموازنة % |
|-------|-----------------|-------------|-------------------------|------------------------|
| 1 | العدالة | 24 | %95.8 | %83.3 |
| 2 | الإصلاح | 14 | %92.9 | %21.4 |
| 3 | الوفاق الوطني | 24 | %91.7 | %70.8 |
| 4 | وطن | 21 | %90.5 | %90.5 |
| 5 | التجديد | 13 | %84.6 | %84.6 |
| 6 | الديمقراطية | 19 | %84.2 | %89.5 |
| 7 | المستقلون | 15 | %93.3 | %93.3 |

ولمزيد من التوضيح فيما يخص مداخلات أعضاء كتلة الإصلاح الأربعة (انظر الجدول 20)، نقارن فيما يلي القضايا الرئيسية التي وردت في كلماتهم:

الجدول (20): المضامين الرئيسية لمناقشات أعضاء كتلة الإصلاح لخطاب الموازنة

| د. موسى الوحش | منصور مراد | صالح العرموطي | د. عبدالله العكايلة (كلمة الكتلة) |
|----------------------------|-------------------|---------------|-----------------------------------|
| | الفقر | الفقر | الفقر |
| عجز الميزان التجاري | | | عجز الميزان التجاري |
| | | البطالة | معدلات البطالة |
| رفع الأسعار | ارتفاع الأسعار | | رفع الأسعار |
| زيادة الضرائب | الضريبة | الضريبة | الضريبة |
| | | المدىونية | المدىونية |
| تفعيل رقابة ديوان المحاسبة | عجز خزينة الدولة | شركة الكهرباء | الخصخصة |
| الإنفاق غير المبرر | الأزمة الاقتصادية | سلطة المياه | الأمن والأمان |

| د. موسى الوحش | منصور مراد | صالح العرموطي | د. عبدالله العكايلة (كلمة الكتلة) |
|-------------------------------------|------------|---------------|--------------------------------------|
| الفساد | | اتفاقية الغاز | الصحة |
| السياسات المالية للحكومات المتعاقبة | | | الاقتصاد الأردني |
| تفعيل الاستثمار | | | تولي المناصب في الدولة |

خلاصات عامة:

- لم يسهم قانون الانتخاب الجديد لسنة 2016 في خلق وضع جديد على صعيد تمثيل الأحزاب في مجلس النواب. فقد اقتصر عدد النواب الفائزين من بين المرشحين المعلنين على القوائم الحزبية على 15 عضواً وجميعهم من المرشحين على قائمة التحالف الوطني للإصلاح، فيما بلغ عدد النواب الفائزين من بين المرشحين الحزبيين غير المعلنين على القوائم الأخرى على 23 عضواً يمثلون 11 حزباً سياسياً. وهذا يعني أنه برغم أن قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016، قد مثل خطوة إصلاحية محدودة لنظام الانتخاب من خلال إلغاء «نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل»، وتبني نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدائرة الانتخابية، إلا أن هذا القانون ما زال قاصراً عن خلق ظروف مواتية للأحزاب لإيصال ممثلين معلنين عن عدد كاف منها تحت القبة على نحو يسهم في تشكيل حكومات برلمانية.
- ينطوي نظام نظام القائمة النسبية المفتوحة بالشكل الذي طُبّق به على مثالب تتمثل بغياب عتبة تمثيل (نسبة حسم)، واعتماد نظام الباقي الأعلى لتوزيع المقاعد الفائزة، وهذا يشكل انحيازاً لصالح القوائم الضعيفة والأحزاب ذات النفوذ المحدود، بدل أن تعزز فرص الأحزاب والقوائم القوية في الحصول على مقاعد إضافية بما يحسن من تكوين مجلس النواب.
- لم تشكل تجربة الكتل النيابية حتى الآن قيمة مضافة حقيقية لعمل مجلس النواب، وبخاصة على صعيد تطوير الأداء البرنامجي والمؤسسي لأعضاء المجلس. وباستثناء كتلة الإصلاح النيابية، فإن الكتل النيابية الأخرى تفتقر للتماسك والالتزام بموقف موحد يتفقون عليه سواء في مسائل الثقة والموازنة، أو فيما يخص دورهم التشريعي والرقابي.
- يشكو الفصل الخاص بالكتل والائتلافات النيابية من ثغرات تؤدي إلى عدم الالتزام بتشكيل اللجان الدائمة من أعضاء الكتل النيابية وفق مبدأ التمثيل النسبي، وهذا يُضعف السلوك السياسي لأعضاء الكتل باعتبارهم ممثلين لكتلهم ويلتزمون بتوجهاتها. كما أن حصر حق تشكيل الكتلة بنسبة 10% كحد

أدنى من الأعضاء، يحرم الأعضاء من تشكيل كتل أكثر تجانساً من الناحية الفكرية والسياسية إذا ما أتيح لهم تشكيل كتل بعدد أقل من النواب.

• في إطار مظاهر الاختلال على صعيد عدالة التمثيل بين الدوائر الانتخابية، فإن توزيع مقاعد الكوتا النسائية، يمثل هو الآخر مظهراً حاداً من الاختلال وغياب العدالة الجندرية، ففيها تحصل كل واحدة من الدوائر الاثنتي عشرة الصغيرة والمتوسطة، على مقعد للكوتا النسائية، فإن أكبر ثلاث محافظات والتي تمثل 72.5% من عدد السكان الأردنيين، لا تحظى سوى بثلاثة مقاعد للكوتا النسائية فيها، وهذا عُبنٌ شديد يلحق بتمثيل النساء في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء، يتعين معالجته لتحقيق نوع من التوازن في تمثيل المرأة في الدوائر المختلفة، لا سيما أن فرص النساء في المحافظات الكبيرة بالحصول تنافسياً على مقاعد هي أضعف من فرصهن في الدوائر الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤكد أن النساء الخمس اللواتي فزن تنافسياً كن مرشحات في دوائر عجلون وجرش والبلقاء والكرك، بينما لم تفرز أي مرشحة في دوائر العاصمة وإربد والزرقاء تنافسياً.

• لقد بينت تجربة التحالف الوطني للإصلاح بلجوهه للاتلاف مع شخصيات سياسية صديقة غير حزبية، والتقدم بقوائم مرشحة في الدوائر التي للتحالف فيها نفوذ انتخابي حقيقي، أن مصلحة الأحزاب السياسية كانت تقتضي اللجوء إلى بناء أوسع تحالفات سياسية ممكنة في كل الدوائر التي يكون لهذه الائتلافات فيها وزن انتخابي مناسب، وعدم حصر اهتمام الحزب بفوز أمينه العام أو عدد محدود من قياداته أو كوادره.

• إن منح الناخب الحق في التصويت لعدة مرشحين ضمن القائمة التي صوت لها، يُشعل منافسة حامية الوطيس بين المرشحين داخل القائمة الواحدة، وهذا سيكون له تبعات سلبية خاصة عندما يتعلق الأمر بقوائم تشكلها أحزاب سياسية أو قوى اجتماعية. ولهذا فإنه يمكن معالجة الآثار الضارة لاختيار عدة مرشحين من القائمة في التصويت الثاني، باختيار مرشح واحد فقط. إن هذا التطوير على القائمة النسبية المفتوحة يفيد في أن كل مرشح يأخذ الأصوات المؤيدة له فقط، وهذا يشكل أرضية مريحة لتحالف الأحزاب، حيث تستفيد الأحزاب المؤتلفة من تعزيز فرصها في الفوز من خلال الصوت الأول، بينما يتوقف ترتيب مرشحي هذه الأحزاب على الثقل الانتخابي لكل حزب وهذه مسألة عادلة. بهذا يتم إغلاق الباب أما الاتفاقات «الكاذبة» المتوقعة في توزيع الصوت الثاني بين المرشحين، كما أنه لا يوفر فرصة الفوز لمرشح ضعيف لمجرد أن لم يلتزم بالاتفاق على توزيع الصوت الثاني عند اختيار المرشحين المفضلين في القائمة.

التوصيات العامة:

1. توصيات موجهة للحكومة ومجلس النواب:

- إجراء تعديل جوهري على القانون لجهة تخصيص نصف مقاعد مجلس النواب على الأقل لقوائم وطنية نسبية على مستوى المملكة، على أن تشكل القائمة المترشحة من حزب أو ائتلاف أحزاب، وبغير ذلك يتعين أن تجمع القائمة عدة آلاف من توابع المواطنين (يُتفق عليه)، هذا إلى جانب تعديل طريقة احتساب الفوز باعتماد عتبة تمثيل (نسبة حسم)، ونظام بديل لنظام الباقي الأعلى لتحسين فرص القوائم القوية في الحصول على مزيد من المقاعد، والاقتراب من توفير شروط تشكيل الحكومات البرلمانية. وتعديل طريقة التصويت وذلك بإدلاء الناخب بصوته لقائمة واحدة من القوائم المترشحة أولاً، ثم يصوت لمرشح واحد فقط من القائمة التي صوت لها، بدلاً من التصويت لجميع المترشحين أو عدد منهم.
- توفير الدعم المالي للأحزاب السياسية ارتباطاً بشكل رئيسي بمعيار مشاركتها في الانتخابات النيابية بمرشحين معلنين يمثلون هذه الأحزاب، وتحديد قيمة هذا الدعم وفق عدد الأصوات الانتخابية التي تحصل عليها، وعدد المقاعد النيابية التي تفوز بها، وذلك من أجل تحفيز أكبر عدد ممكن من الأحزاب على المشاركة الفاعلة في الانتخابات، وتغطية التكلفة المالية لهذه المشاركة وفق معيار النتائج التي تُحققها.
- تعديل فصل الكتل والائتلافات النيابية في النظام الداخلي لمجلس النواب بالاتجاه التالي:
 - السماح لأي مجموعة يقل عددها عن 13 عضواً، وهو العدد اللازم كحد أدنى لتشكيل الكتلة، بتشكيل كتلة مصغرة مسمى «مجموعة نيابية»، ويكون للمجموعة حقوق مماثلة لحقوق الكتل الرسمية، لكن بمزايا نسبية أقل تراعي فارق العدد.
 - تشكيل اللجان الدائمة لمجلس النواب بشكل ملزم وفق مبدأ التمثيل النسبي للكتل النيابية والمستقلين.
 - زيادة الحصة المخصصة من المقاعد النيابية للنساء من 15 مقعداً، بواقع معقد لكل محافظة ودائرة من دوائر البدو الثلاث، إلى ما لا يقل عن 30% من إجمالي عضوية مجلس النواب انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013 – 2017)، والتي وافق عليها مجلس الوزراء، وتوخي العدالة في شروط الفوز بتلك النسبة من المقاعد.

2. توصيات موجهة للأحزاب السياسية:

- دعوة الأحزاب السياسية التي لديها قواسم فكرية وسياسية متقاربة لخوض الانتخابات النيابية وفق أوسع الائتلافات الممكنة لتحسين فرصها في الفوز، ولتعزيز مناخ التوافقات الحزبية فيما بينها على أسس برنامجية وعملية.

- دعوة الأحزاب السياسية للحرص على أن تكون ترشيحاتها للانتخابات النيابية معلنة باعتبارها تمثل أحزاباً أو ائتلافات حزبية، وإدراك حقيقة أن الترشيحات غير المعلنة حزبياً، والتي تراهن على كسب أصوات الولاءات الفرعية العشائرية والدينية والجهوية، قد توصل أصحابها إلى قبة مجلس النواب، لكنها ترشيحات غير ذات جدوى للعمل الحزبي.
- على الأحزاب السياسية أن تعطي الأولوية في خطابها الموجه للحكومة ومجلس النواب على مطلب تشكيل الحكومات البرلمانية، وما يستلزمه ذلك من تغيير جوهري في نظام الانتخاب، وفي مقدمة ذلك تخصيص نصف مقاعد مجلس النواب لقوائم تقودها أحزاب أو ائتلافات حزبية.

